

Distr.: General
17 August 2006
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق لكم طيه عرض موجز للأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن
برئاسة الكونغو في أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر المرفق).
وقد أُعد هذا العرض تحت مسؤوليتي وبعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.
وأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما
وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بازيل إيكووبي
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة

تقييم عام لأعمال مجلس الأمن برئاسة الكونغو (أيار/مايو ٢٠٠٦)

مقدمة

نظر مجلس الأمن في أيار/مايو ٢٠٠٦، برئاسة السيد بازيل إيكويي الممثل الدائم للكونغو لدى الأمم المتحدة في العديد من المسائل المدرجة في جدول أعماله.

وأولى اهتماما خاصا بالمسائل الأفريقية، اتضح بخاصة في الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦ برئاسة سعادة السيد رودولف أداوا وزير خارجية الكونغو، وكرس للحالة في السودان عقب التوقيع في أبوجا في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ على اتفاقات السلام المتعلقة بدارفور، وكذلك في الجلسة الخاصة المعقودة في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ حيث استمع أعضاء المجلس إلى عرض موجز مقدم من فخامة السيد دونيس ساسو - إنغيسو رئيس جمهورية الكونغو ورئيس الاتحاد الأفريقي، حول الصراعات المسلحة في أفريقيا.

وعقد المجلس في أيار/مايو ٢٠٠٦، ١٩ جلسة رسمية و ٢٢ جلسة مشاورات غير رسمية. واتخذ ٦ قرارات وأصدر ٥ بيانات رئاسية وأدى الرئيس أيضا باسم المجلس بـ ٥ بيانات للصحافة وعقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات الأمم المتحدة.

أفريقيا

كوت ديفوار

قدم السيد جان ماري غيهينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عرضا عن الحالة السياسية والأمنية في كوت ديفوار. وأشار إلى حدوث تقدم إيجابي في عملية السلام في كوت ديفوار وبخاصة فيما يتعلق بالبدء في عمليات ما قبل إعادة التجميع وجلسات الاستماع العامة في سبعة أماكن بغية تحديد هوية السكان. وقدم وكيل الأمين العام عرضا للصعاب التي تواجهها الأطراف المتنازعة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأكد أن المحادثات التي بدأت في هذا الصدد بين قوات كوت ديفوار المسلحة وقوات القوى الجديدة تعد بادرة مشجعة. ولكنه أشار إلى وجود بعض أعمال العنف ونداءات تحث على الكراهية والعنف رغم وجود بعض المبادرات الواقعية التي اتخذت في إطار تنفيذ عملية السلام.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن ارتياحهم للبدء في العمليات الرائدة الأولى المتعلقة بتحديد هوية السكان وللمفاوضات التي جرت بين الأطراف الإيفوارية كما أعربوا من جديد عن قلقهم البالغ إزاء التأخير المستمر في تنفيذ خطة الطريق التي من شأنها أن تؤدي إلى إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

ووافق المجلس في بيان رئاسي مؤرخ ٢٤ أيار/مايو (S/PRST/2006/23) على بيان فريق العمل الدولي الصادر في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦. ودعا المجلس في هذا البيان جميع الأطراف الإيفوارية إلى التعاون مع رئيس الوزراء للإسراع في تنفيذ خطة الطريق. وأكد المجلس أيضا تصميمه على فرض عقوبات محددة الهدف ضد الأشخاص الذين يعرقلون عمل المجتمع الدولي أو الذين يحثون على الكراهية والعنف.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

استمع المجلس في ٢٤ أيار/مايو للعرض المقدم من السيد ويليام لاسي سوينغ ممثل الأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية حول التطورات الأخيرة في هذا البلد وبخاصة عشية الانتخابات والبعثة التي سيقوم بمهام أعضاء المجلس. وقدم الممثل الخاص معلومات عن حالة إصلاح النظام الأمني وتنفيذ برنامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج في شرق البلد والمسائل التأديبية في داخل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة الأمم المتحدة.

وفي أعقاب الاشتباكات التي جرت في ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ في منطقة تسوبو على بعد ١٠ كيلومترات شمال شرق البلد في الايتوري بين قوات الأمم المتحدة والمجموعات المسلحة وقتل خلالها جندي نيبالي وجرح ثلاثة آخرون وأُسر سبعة، استمع مجلس الأمن في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى عرض موجز من وكيل الأمين العام حول تطورات الموقف.

وأصدر أعضاء المجلس بيانا رئاسيا للصحافة أدانوا فيه أعمال العنف التي ارتكبتها المجموعات المسلحة وطالبوا بالإفراج دون شروط عن الجنود السبعة المحتجزين وحملوا كل من يعتدي على حياتهم المسؤولية المباشرة عن فعله.

إثيوبيا وإريتريا

عقب الاجتماع الخاص المعقود في ٨ أيار/مايو مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، استمع أعضاء المجلس إلى عرض مقتضب من السيد هادي عنابي الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام عن آخر تطورات الحالة ميدانيا.

وأوضح الأمين العام المساعد أن الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة مستقرة وإن كانت ما زالت هشة وأن القيود التي فرضتها إريتريا على بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا ما زالت تعوق حرية تحركاتها.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء عدم تعاون الأطراف وعدم إحراز تقدم ميداني. وأكدوا من جديد دعمهم للجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا التي ستعقد اجتماعها في ١٧ أيار/مايو في لندن.

وفي ١٥ أيار/مايو اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٧٨ (٢٠٠٦) الذي قرر فيه تمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة أسبوعين وإن كانت تعاني من شلل في عملياتها الميدانية، وذلك قبل أن يقرر احتمال تغيير ولايتها في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في اجتماع اللجنة.

وطالب المجلس في هذا القرار الطرفين بالامتنال الكامل لما جاء في قراراته السابقة وبخاصة إلغاء إريتريا قرارها المتعلق بحظر تخليق الطائرات العمودية التابعة لبعثة الأمم المتحدة وقبول إثيوبيات قرار لجنة ترسيم الحدود. ودعا المجلس، فضلا عن ذلك الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني المنشأ من أجل دعم عملية ترسيم الحدود.

وفي ٢٢ أيار/مايو استمع المجلس إلى عرض مقدم من وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام عن الاجتماع الذي عقده في لندن لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في ١٧ أيار/مايو. وقال وكيل الأمين العام أن الاجتماع لم يتوصل إلى النتائج المرجوة. وأشار إلى رسالة موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة يشير فيها إلى إعادة فتح مكاتب الاتصال في أديس أبابا وأسمرة وتعيين موظفي الاتصال المكلفين بترسيم الحدود وكذلك إلى استعداد الأطراف للتعاون الكامل مع ممثلي اللجنة. وأوضح رئيس اللجنة أيضا أن الاجتماع القادم سيعقد في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وأن تكلفة الانتهاء من أعمال الترسيم تبلغ ١٠ ملايين دولار.

وأشار وكيل الأمين العام إلى أنه لوحظت تحركات للقوات في إثيوبيا، كما لوحظت عودة أشخاص نازحين في بعض مناطق بجنوب إريتريا.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن قلقهم البالغ إزاء عدم إحراز تقدم خلال اجتماع لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا في ١٧ أيار/مايو في لندن. كما أعربوا عن أسفهم لأن الطرفين لم يمتثلا بعد للمطالب التي جرى الإعراب عنها وبخاصة إلغاء إريتريا قرارها بشأن حظر الطائرات العمودية التابعة لبعثة الأمم المتحدة وقبول إثيوبيا للقرار النهائي والملزم الذي اتخذته لجنة الحدود.

إلا أن المجلس أشاد بالرسالة الواردة من إثيوبيا والتي قد تؤدي إلى تطورات جديدة في المفاوضات الجارية في لندن.

وفي هذا الصدد أوصى أعضاء المجلس بالتزام المقرر قبل اتخاذ قرار بشأن تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة وقوامها.

وفي ٣١ أيار/مايو وفي أعقاب مشاورات مقتضبة، اتخذ أعضاء المجلس بالإجماع القرار ١٦٨١ (٢٠٠٦) الذي ينص على تمديد ولاية البعثة لفترة أربعة أشهر تنتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وطالب المجلس في هذا القرار الطرفين بالامتثال الكامل لطلباته السابقة وبأن يقدم للبعثة المساعدة اللازمة لإنجاز مهامها ومساعدة لجنة الحدود بين إثيوبيا وإريتريا على التنفيذ السريع لقرارها. كما قرر المجلس أيضا الإذن بإعادة تشكيل العنصر العسكري للبعثة.

سيراليون

استمع مجلس الأمن في ٤ أيار/مايو إلى عرض من السيد فيكتور داسيلفا الممثل التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون حول الوضع السياسي والاقتصادي والأمين في هذا البلد.

وشرح الممثل التنفيذي الاستراتيجية التي وضعها المكتب والفريق القطري للأمم المتحدة وحكومة سيراليون من أجل دعم السلام في سيراليون. ورأى أعضاء المجلس أن لجنة دعم السلام بوسعها النظر في الحالة في سيراليون إذا ما طلبت سلطات سيراليون ذلك. ووجه الأعضاء نداء إلى فريق الاتصال الدولي والاتحاد الاقتصادي لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ودول اتحاد نهر مانو والمجتمع الدولي لمواصلة مساعدتها لحكومة سيراليون بهدف تسوية العديد من المشاكل التي لا تزال قائمة وبخاصة في مجال الإنعاش الاقتصادي والحكم الرشيد.

الصومال

في ١٠ أيار/مايو وفي أثناء مشاورات تلتها جلسة عامة بشأن الصومال، نظر مجلس الأمن في التقرير الأخيرة (انظر S/2006/229) لفريق الرصد حول الصومال المنشأ بموجب القرار ١٥٨٧ (٢٠٠٥) والذي أكد استمرار انتهاك الحظر المفروض على الأسلحة، واتخذ المجلس القرار ١٦٧٦ (٢٠٠٦) الذي طلب إلى الأمين العام إعادة فريق الرصد لمدة ستة أشهر.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن قلقهم البالغ إزاء الانتهاك المستمر لحظر الأسلحة وتزايد أعمال القرصنة أمام السواحل الصومالية وتسليح بعض المناطق.

وأحاط المجلس علما بالاستنتاجات الواردة في التقرير وشجع فريق الرصد على متابعة أعماله بشأن استكمال قائمة الأطراف التي تنتهك أو تسهم في انتهاك الحظر.

وفي ١٥ أيار/مايو استمع المجلس إلى عرض قدمه السيد تولىاميني كالومو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية حول الحالة في الصومال التي شهدت أعمال عنف في مقديشيو بين الأطراف المتنازعة أدت إلى مصرع حوالي ١٤٠ شخصا وإلى سقوط العديد من الضحايا غالبتهم من المدنيين، كما أدت على نزوح آلاف الأشخاص.

وأشار أيضا إلى تزايد الافتقار إلى الأمن وعدم الاستقرار في الصومال وأشار إلى الجهود التي تبذل في المنطقة في محاولة للتوصل إلى بداية لحل الأزمة وبخاصة المحادثات بين السيد لوسيني فال الممثل الخاص للأمين العام مع فريق الاتصال.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالنتائج التي توصلت إليها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في اجتماعها في نيروبي وأشار إلى ضرورة التوصل في أسرع وقت على وقف إطلاق النار بغية وضع حد للأزمة التي تزداد في مقديشيو وتفادي امتدادها إلى باقي أنحاء البلد. كما أحاط الأمين العام المساعد المجلس أيضا بالتوصيات التي اقترحتها الأمين العام لحل الأزمة وبخاصة دعم جميع الجهود الحالية للتوصل إلى وقف إطلاق النار وتسوية الخلافات بين السلطات الصومالية ودعم وتعزيز خطة الأمن والاستقرار والتوصل إلى إجراء توازن بين مكافحة الإرهاب والبحث عن الاستقرار.

وفي ١٦ أيار/مايو رد أعضاء المجلس على ذلك بإصدار بيان للصحافة ناشدوا فيه جميع الأطراف المتنازعة وبخاصة قادة الفصائل "وقف إطلاق النار" والعودة إلى طريق الحوار والمصالحة والعمل في إطار المؤسسات الاتحادية الانتقالية. وذكر المجلس في هذا البيان الدول الأعضاء بالالتزام الواقع على عاتقها بتطبيق الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة في قراره ٧٣٣ (١٩٩٢)، وأعرب عن نيته النظر على وجه السرعة في طريقة تعزيز الحظر المفروض على الأسلحة.

السودان

في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، استمع المجلس إلى بيان للسيد بازيل إيكويي رئيس المجلس لشهر أيار/مايو بصفته ممثل الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، حول توقيع اتفاق السلام في دارفور في أبوجا بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ ارتياحهم لتوقيع هذا الاتفاق وناشدوا الحركات الأخرى التي لم توقع الاتفاق التوقيع عليه. وأكدوا أيضا ضرورة بعثة مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان لتقييم احتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان توخيا لنشر عملية لاحقة تابعة للأمم المتحدة في دارفور.

وفي ٩ أيار/مايو أجرى المجلس مناقشة عامة على المستوى الوزاري رأسها السيد ردولف أادا وزير خارجية الكونغو حول الحالة في السودان في ضوء توقيع اتفاق السلام في دارفور بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في ٥ أيار/مايو في أبوجا.

وفي أثناء هذه المناقشة رأى الأمين العام وأعضاء المجلس أن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان يتسم بطابع الأولوية إذا ما أريد ضمان تنفيذ الأحكام الأساسية لاتفاق أبوجا وضمن تعزيز الأمن بالنسبة للسكان.

وأعرب المجلس عن قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية وطلب إلى حركات التمرد التي لم توقع بعد اتفاق أبوجا أن توقعه دون تأخير. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن اهتمامهم بعقد مؤتمر لجمع الأموال لدعم المساعدة الإنسانية وبضرورة ضمان شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وأعرب المجلس في بيان رئاسي (S/PRST/2006/21) عن ارتياحه للاتفاق الذي وقع في أبوجا في ٥ أيار/مايو ودعا الأمين العام إلى إجراء المشاورات اللازمة بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية من أجل الإعداد للانتقال إلى عملية للأمم المتحدة في دارفور مع مشاركة أفريقية قوية.

وفي ١٦ أيار/مايو اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٦٧٩ (٢٠٠٦) الذي طلب فيه إلى الأطراف في اتفاق السلام في دارفور التعاون من أجل تشريع الانتقال من البعثة التابعة للاتحاد الأفريقي إلى عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ودعا المجلس بخاصة إلى إيفاد بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في غضون أسبوع من اتخاذ القرار لدراسة نشر عملية لحفظ السلام.

وطلب المجلس في قراره إلى الأمين العام أن يقدم توصيات إلى المجلس بشأن جميع الجوانب الهامة في ولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور بما في ذلك هيكل القوة والاحتياجات اللازمة لها والبلدان المحتمل أن تساهم بقوات فيها مع تقييم مالي مفصل للتكاليف في المستقبل.

وطلب المجلس إلى الاتحاد الأفريقي في هذه الأثناء التشاور مع الأمم المتحدة حول الموارد اللازمة لتعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على إنفاذ الترتيبات الأمنية لاتفاق السلام في دارفور.

وطلب القرار أيضا إلى الأطراف الموقعة احترام التزاماتها وتنفيذ الاتفاق دون تأخير، وحث الأطراف التي لم توقع الاتفاق على توقيعها دون تأخير.

وعملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة أعرب المجلس عن اعترامه "بتخاذ تدابير قوية وفعالة، من قبيل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد أي فرد أو جماعة تنتهك اتفاق السلام في دارفور أو تحاول عرقلة تنفيذه".

وفي أثناء المشاورات التي جرت في ١٦ أيار/مايو استمع المجلس أيضا إلى عرض مقدم من السيد تولياميني كالومو الأمين العام المساعد للشؤون السياسية حول الحالة بين السودان وتشاد.

وأوضح للمجلس أن الحالة بين البلدين لا تزال تثير القلق البالغ وبخاصة فيما يتعلق بأمن وحماية الأشخاص النازحين واللاجئين الموجودين في المخيمات.

وأحيط المجلس علما أيضا بحالة عدم الاستقرار التي قد تؤدي إليها بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية التوترات القائمة على الحدود بين البلدين وبخاصة بالنسبة لجمهورية أفريقيا الوسطى حيث أن الوضع بها بالغ الهشاشة.

وأعرب أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم في هذا الصدد وأشادوا بمبادرة الاتحاد الأفريقي بإيفاد بعثة لتقصي الحقائق بشأن هذه الحالة.

وفي ٢٥ أيار/مايو استمع المجلس إلى بيان من سير إمبر جونز باري الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والسيد جان مارك دلا سابلير الممثل الدائم لفرنسا بصفة الأول رئيس بعثة مجلس الأمن في السودان وتشاد، وبصفة الثاني رئيس بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حول اختصاصات البعثات التي سيقوم بها أعضاء المجلس في هاتين الدولتين خلال الفترة من ٢ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

الأمريكتان

هايتي

أجرى المجلس في ١٥ أيار/مايو مشاورات في إطار النظر في البند المعنون "المسألة المتعلقة بـهايتي" بمناسبة تنصيب السيد رينيه بريغال رئيسا لهايتي.

وأشاد المجلس في بيان رئاسي (S/PREST/2006/22) اعتمد في أعقابه المشاورات بتنصيب السيد رينيه بريفال رئيساً لجمهورية هاييتي. وأعرب عن ارتياحه لقرب إجراء انتخابات البلديات وانتخابات محلية وتشريعية في البلد لترسيخ المؤسسات الديمقراطية.

وأكد المجلس أيضاً على وجود العديد من التحديات التي يتعين على هاييتي مواجهتها ومن بينها ضرورة إيجاد مناخ آمن مستقر وترسيخ المؤسسات الديمقراطية في البلد وتشجيع المصالحة الوطنية والحوار السياسي وتعزيز حقوق الإنسان ودولة القانون والدفاع عنها والحرص على تعزيز قدرات السلطات الوطنية. وأكد المجلس أيضاً ضرورة إصلاح وتعزيز الشرطة والمؤسسات القضائية والإصلاحية في هاييتي.

ووجه المجلس نداءً إلى المانحين لمواصلة جهودهم من أجل تنمية هاييتي والتي تعد شرطاً أساسياً لاستقرار البلد.

آسيا

أفغانستان

في خلال المشاورات التي جرت في ١٥ أيار/مايو حول "مسائل أخرى" أدين المجلس في بيان للصحافة الاعتداء الإرهابي الذي استهدف سيارة تابعة لمنظمة اليونيسيف في إقليم هيرات في أفغانستان وأدى إلى مصرع شخصين وإصابة ثلاثة بجراح خطيرة. وأعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء التهديدات المتزايدة الخطورة التي تستهدف السكان الأفغان وقوات الأمن الوطنية والقوات الدولية والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

العراق

أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. بمناسبة تعيين الحكومة العراقية الجديدة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦ وفي أعقاب هذه المشاورات أدلى رئيس المجلس ببيان باسم المجلس (S/PRST/2006/24) أشاد فيه بهذا الحدث الذي يعد مرحلة هامة في الحقبة الانتقالية التي يمر بها البلد.

وأكد المجلس ضرورة العمل على تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق الحوار ومشاركة جميع الأطراف. وطالب جميع العراقيين بالتخلي عن العنف والمشاركة بصورة سلمية في العملية السياسية. واعترافاً من المجلس بالآمال التي يعلقها العراقيون على الحكومة الجديدة فقد دعاها إلى تكريس كل طاقتها لبلوغ هذا الهدف، وأشار إلى دور البلدان المجاورة ووجه إليها

نداء للنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز مساهمتها في السلام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

تيمور - ليشتي

عقد المجلس اجتماعا عاما في ٥ أيار/مايو قدم خلاله السيد سوكيهيرو هاسيغاوا الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي تقرير الأمين العام عن نهاية ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي (S/2006/25 و Corr.1). وأشار الممثل الخاص إلى الصعاب الداخلية والمخاطر المحتملة المرتبطة بانتخابات عام ٢٠٠٧ وأيد امتداح الأمين العام بإنشاء مكتب مصغر متكامل للأمم المتحدة يكلف أساسا بمتابعة التقدم المحرز في مجال إرساء السلام والديمقراطية وتعزيز المؤسسات العامة وحقوق الإنسان. وفي أثناء هذا الاجتماع استند السيد خوزيه راموس هورتا وزير خارجية تيمور - ليشتي إلى التوترات الداخلية وقلّة الشرطة الوطنية لتوصية بضرورة تواجد قوة للأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تتعرض لها البلد.

ورغبة منهم في الحفاظ على أوجه النجاح التي حققتها الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي رحب أعضاء مجلس الأمن باستثناء وفد واحد بامتداح الأمين العام الإبقاء على وجود للأمم المتحدة بعد إغلاق المكتب الحالي.

وفي أثناء مشاورات ١٢ أيار/مايو، قرر المجلس بالإجماع وهو يشعر بالقلق إزاء الحالة في تيمور - ليشتي، وبموجب القرار ١٦٧٧ (٢٠٠٦) تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وفي ٢٤ أيار/مايو وعقب الأحداث الخطيرة التي وقعت في ديلي وفي مناطق أخرى من تيمور - ليشتي تلا رئيس المجلس باسم المجلس بيانا للصحافة دعا فيه جميع الأطراف إلى وضع حد للعنف وإلى المشاركة في العملية الديمقراطية في ظل احترام حقوق الإنسان ودون اللجوء إلى أعمال التخويف والتهديد. وفي هذا البيان، أشاد المجلس بالمساعدة العسكرية المقدمة بناء على طلب السلطات في تيمور - ليشتي من حكومات البرتغال وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا لوضع حد لأعمال العنف التي أدت إلى سقوط العديد من الضحايا.

وفي ٢٥ أيار/مايو استمع المجلس إلى عرض مقدم من السيد جان ماري غيهينو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام حول الحالة في تيمور - ليشتي التي تشهد استمرارا لأعمال العنف ضد السكان وتدمير الممتلكات.

وأصدر المجلس وهو يشعر بالقلق البالغ إزاء تدهور الحالة في تيمور - ليشتي بيانا رئاسيا (S/PRST/2006/25) أيد فيه نشر قوات الدفاع والأمن بواسطة حكومات البرتغال وأستراليا ونيوزيلندا وماليزيا بـغية مساعدة تيمور - ليشتي بصورة عاجلة في إعادة الأمن واستتبابه. وأشاد المجلس أيضا بمبادرة الأمين العام بإيفاد مبعوث خاص لتيسير الحوار السياسي.

الشرق الأوسط

لبنان

أجرى مجلس الأمن في ١٢ أيار/مايو مشاورات حول الحالة في لبنان في ضوء تنفيذ القرار ١٥٥٩ المعني باستقلال لبنان السياسي وسيادته وفي سياق الحوار الوطني اللبناني والبيان الذي أدلى به أمام المجلس السيد فؤاد سنيوره رئيس الوزراء.

واتخذ المجلس في إطار هذه المشاورات، في ١٧ أيار/مايو القرار ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وشجع المجلس حكومة الجمهورية العربية السورية على الاستجابة لطلب الحكومة اللبنانية بشأن ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية وبخاصة في منطقة مزارع شبعا وإقامة علاقات دبلوماسية وبعثات دبلوماسية دائمة.

وحث المجلس حكومتي لبنان والجمهورية العربية السورية على اتخاذ تدابير للحيلولة دون دخول الأسلحة إلى لبنان لصالح الميليشيات. ورحب بالقرار الذي اتخذته الحوار الوطني اللبناني بترع سلاح الميليشيات الفلسطينية وجميع الميليشيات الأخرى.

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

عقد مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦ اجتماعا عاما كرس للاستعراض الشهري للحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين. وأولى أعضاء المجلس اهتماما خاصا لنتائج اجتماع المجموعة الرباعية وبخاصة الطلبات المقدمة من حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة حماس والقرارات التي اتخذت بشأن الأزمة المالية والإنسانية الحادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ووجه أعضاء المجلس أيضا نداء لضبط النفس وطلبوا من الأطراف المعنية عدم اللجوء إلى إجراءات من جانب واحد قد تضر بالوضع النهائي.

المسائل المواضيعية

تهديد السلم والأمن الدوليين نتيجة أعمال الإرهاب

في ٣٠ أيار/مايو قدم رؤساء ثلاث هيئات فرعية هي لجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات ولجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٥٤٠ تقاريرهم الفصلية عن أنشطة هذه الهيئات إلى مجلس الأمن.

وشجع المجلس هذه الهيئات على تعزيز حوارها وتعاونها وترشيد وسائل عملها. وأكد المجلس من جديد أن الإرهاب يشكل بجميع أشكاله ومظاهره تهديداً جدياً للسلم والأمن الدوليين.

عدم الانتشار

عرض على المجلس في ٣ أيار/مايو لتبادل الآراء مشروع قرار مقدم من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حول مسألة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية.

وفي ١٦ أيار/مايو أُبلغ أعضاء المجلس بالاقترح الأوروبي المتضمن لمجموعة تحفيزية من التدابير المترابطة بشأن التعاون النووي والاقتصادي والأمني ويعرض الاقتراح على جمهورية إيران الإسلامية التعاون النووي المدني مقابل تخليها عن أنشطة تخصيب اليورانيوم. ومن المقرر تقديم العرض الذي حصل على موافقة أعضاء الاتحاد الأوروبي الـ ٢٥ إلى جمهورية إيران الإسلامية خلال الأيام القليلة القادمة.

وأحيط المجلس علماً في ٣١ أيار/مايو بقرار حكومة الولايات المتحدة الانضمام إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي الخاصة بمجموعة المقترحات المقدمة إلى جمهورية إيران الإسلامية.

مسائل إنسانية

استمع المجلس في ١٩ أيار/مايو خلال اجتماع عام إلى عرض مقدم من السيد جان اجلاند وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عن الحالة الإنسانية في تشاد وفي السودان في أعقاب الزيارة التي قام بها للبلدين. وأوضح وكيل الأمين العام أن زيادة العنف بين مختلف الفصائل في دارفور والافتقار المتزايد للأمن في تشاد مع

التعبئة القسرية للأطفال تعد كلها من العوامل المؤدية إلى تفاقم حالة السكان المدنيين والأشخاص النازحين واللاجئين وكذلك العاملين في مجال الخدمة الإنسانية.

وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لتوقيع المسؤولين السياسيين الرئيسيين لاتفاق السلام في السودان/دارفور.

إلا أن الأعضاء أعربوا عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية، كما أعربوا عن أملهم في أن تسارع الأطراف التي لم توقع الاتفاق إلى التوقيع عليه. وأقروا بالإجماع ضرورة تعزيز قدرة قوات الاتحاد الأفريقي وزيادة المساعدة الإنسانية لسكان دارفور.

مسائل أخرى

استعراض ولايات مجلس الأمن

أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية للمرة الأولى في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ في إطار الآلية المخصصة الجديدة المعنية باستعراض ولايات المجلس والتي يشترك في رئاستها بيتر بوريان الممثل الدائم لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة وجون بولتن الممثل الدائم للولايات المتحدة.

وجرى تبادل واسع النطاق لوجهات النظر لتحديد الإجراء الواجب اتباعه لإنجاز عملية استعراض الولايات على الوجه الأكمل ومن شأن هذه العملية أن تمكن المجلس من استعراض جميع الولايات الحالية بهدف التأكد من فعاليتها بالنسبة للأهداف السياسية للأمم المتحدة ذات الصلة بصون السلام والأمن الدوليين.